

أثر المذهب المالكي في التكوين العلمي والعطاء المعرفي لفقهاء قسنطينة

Impact of the Maliki school of Scientific Training and Giving Knowledge to the Jurists Constantine

د. مصطفى مغزاوي
أستاذ محاضر قسم "أ"
شعبة التاريخ - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الشلف
m.meghazaoui@univ-chlef.dz

ملخص

إنَّ المُتَّبِعَ للتطورات التاريخية للحركة المذهبية في الجزائر يتلمَّس أثر المذهب المالكي في التكوين العلمي والعطاء المعرفي لفقهاء الجزائر عموماً ولفقهاء قسنطينة خصوصاً، فقد شكَّل المذهب المالكي بمصنَّفاته ومختصراته عماد التكوين الفقهي لدى فقهاء قسنطينة منذ العصر الوسيط والعصر العثماني إلى الفترة الاستعمارية والعصر الحديث.

أثمر هذا التكوين عطاءً علمياً متنوعاً خدم به علماء قسنطينة المذهب المالكي، فعلى أساس الانتماء المذهبي ضبط علماء قسنطينة إنتاجهم العلمي وعطاءهم المعرفي طريق التدريس والإفتاء أكثر من التأليف والتصنيف، ويُفسَّر ذلك بالاعتماد المفرط على أمّهات كتب الفقه المالكي الواردة من المشرق، ولانشغال الفقهاء بتفقيه الناس شفويًا عن طريق التدريس والإفتاء والقضاء والنظر في النوازل، بالإضافة إلى التصنيف في التصوف والتزكية، والمتفحص للإنتاج العلمي للفقهاء المالكية بقسنطينة يلحظ كثرة الاختصارات والشروح، وقلة التصنيف المستقل في الأحكام والأصول، وهو تحصيل حاصل لتأثير حركة التصنيف الوافدة من المشرق الإسلامي والأندلس، إلا أنَّ هذه المصنَّفات على قلتها لا نجدها تحوي الردود المذهبية الضيقة والعنيفة مثل التي رصدتها المصادر في المشرق الإسلامي والأندلس بل جنحت معظم تلك المصنَّفات إلى الوسطية واتصفت بالعلمية والاحتكام إلى الدليل، وهي ميزة اتسمت بها مصنَّفات فقهاء المغرب الإسلامي عموماً ولفقهاء قسنطينة خصوصاً.

ولا يغيبُ عنَّا ما للمذهبية من رمزية ودلالة في التكوين العلمي وحافز ودافع في الإنتاج المعرفي، ولتلمَّس ذلك سنقفُ عند نماذج من فقهاء قسنطينة وعلمائها تكوَّنوا في رحاب المذهب المالكي وورَّثوا علماً وكونوا أجيالاً وصنَّفوا كتباً تحتاج لمزيد عناية سواءً من حيث: التحقيق أو التنقيح أو التشريح أو النشر لا سيما منه الجانب الفقهي المالكي الذي يرمز إلى أحد معالم الشخصية الدينية في الجزائر.

الكلمات الدالة: المذهب، المالكي، فقهاء، الجزائر، قسنطينة.

Abstract

Anyone who has followed the historical developments of the confessional movement in Algeria groping impact of the Maliki school of scientific training and giving knowledge to the scholars of Algeria in general and scholars of Constantine in particular, the Maliki school configuration idiosyncratic among Constantine scholars since the Middle Ages and the Ottoman colonial and the modern age period.

This configuration yielded tender scientifically diverse served by Constantine Maliki school scientists, On the basis of religious affiliation tuning Constantine scientists their scientific and give their knowledge through teaching and Iftaa more than authoring classification, explains that excessive reliance on mothers books of fiqh al-Maliki received from the Orient, and the preoccupation of people orally by teaching and Iftaa, the judiciary and consider the times of calamity, in addition to the rankings in mysticism and sponsorship, and the careful scientific production of jurists Maalikis Constantine noticed the large number of abbreviations and annotations, and the lack of independent rankings in provisions and assets, which is a foregone conclusion to the effect of traffic classification coming from Mashreq Al Islami and al-Andalus, but this works on I said we do not find the responses contain sectarian narrow and violent, such as monitored by sources in the Muslim East and the Al-Andalus but drifted most of these works to the moderation and characterized resorting to the directory, a feature that characterized the works of Islamic scholars of Morocco in general and especially the scholars of Constantine.

Do not lose sight of what the doctrinal symbolism and significance in scientific training and incentive and motivation in knowledge production, and touch it, we will stand at the models from the scholars of Constantine and scientists you will be in rehab Maliki school and be generations and classified books need more attention in terms of both: the investigation or autopsy or publishing especially from idiosyncratic side-Maliki, who symbolizes the one in Algeria personal religious landmarks.

Keywords: Doctrine, Maliki, Jurists, Algeria, Constantine .

مقدمة

تُسهمُ الخلفية المذهبية في تشكيل المَلَكة الفكرية للأفراد والمجتمعات عموماً ولدى الفقهاء خصوصاً، وسنحاول إسقاط ذلك على فقهاء مدينة قسنطينة خلال الفترة الحديثة، ونترصد أثر المذهبية عموماً والمذهب المالكي خصوصاً في التكوين العلمي للفقهاء أولاً، وإنتاجهم المعرفي ثانياً، ولا يغيب عنا ما للمذهبية من رمزية ودلالة في التكوين العلمي وحافز ودافع في الإنتاج المعرفي، ولتلمس ذلك سنقف عند نماذج من فقهاء قسنطينة وعلمائها تَكُونُوا في رحاب المذهب المالكي وورثوا علماً وكونوا أجيالاً وصنّفوا كتباً، وقبل ذلك سنحاول التطرق إلى تجليات المشهد المذهبي في قسنطينة قديماً وحديثاً وأثره على حركة التصنيف والإنتاج المعرفي.

إن المتفحص لتراجم ومصنفات علماء قسنطينة يتلمس الأثر المذهبي في تكوينهم العلمي وإنتاجهم المعرفي، ويتجلى المشهد المذهبي في قسنطينة تاريخياً في مذهبين شكلاً حافزاً للعطاء العلمي، هما المذهب المالكي والمذهب الحنفي، تعايشا جنباً إلى جنب في مجالس العلم والقضاء، مع تسجيل سيادة وغلبة للمذهب المالكي في الفترة الوسيطة والفترة الحديثة، بينما شكّل العهد العثماني العصر الذهبي للمذهب الحنفي في الجزائر⁽¹⁾، وعلى أساس الانتماء المذهبي ضبط علماء قسنطينة إنتاجهم العلمي وعطاءهم المعرفي.

وما نسجله بمزيد إعجاب واعتزاز أن المتصفح لعناوين المصنفات المذهبية لعلماء قسنطينة لا يتلمس مذهبية ضيقة، بل نجد معظم العناوين تبتعد عن الردود المذهبية والانتصارات الضيقة، لتتجه نحو تصحيح العقيدة وتركية النفوس وتربيتها.

وبالرغم من السيطرة التاريخية للمذهب المالكي على الحياة المذهبية في الجزائر، إلا أن مصادر العهد العثماني تُحفنا بعدد من علماء قسنطينة الذي برعوا في المذهب الحنفي تدريجاً وتصنيفاً وإفتاءً، منهم مصطفى بن الشيخ عبد الرحمان بن أحمد بن حمودة بن مامش باش تارزي المتوفى سنة 1252هـ / 1836م مفتي المذهب المالكي حينها بمدينة قسنطينة، تقلّد القضاء بالمدينة والخطابة بجامع سوق الغزل ثم جامع القصبة وبعدها بجامع سيدي الكتاني، ترك عدة آثار علمية تدل على قدرته وعلمه الغزير المنقول والمعقول، منها ما هو مطبوع ومنها ما هو مخطوط نذكر منها: كتاب "المنح الربانية في شرح المنظومة الرحمانية" و"صلى يا ذا الجلال و سلم على - المصطفى وآله و كل من تلا" ورسالة "الجوهر المنظوم" في شرح قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) "من لم يستطع الباءة فليصم" رسالة "تحفة الناظرين في إبطال القول بنقض الحكم بصحة الوقف بعد موت الواقفين"⁽²⁾، وكلها عناوين لمصنفات لا تحمل مذهبية ضيقة أو تهجماً على الغير.

ومن المعروف تاريخياً أن العثمانيين الأتراك كانوا يتمذهبون مذهب أبي حنيفة النعمان⁽³⁾، إلا أنهم في الجزائر لم يُضيقوا على المذهب المالكي المذهب السائد حينها في الجزائر وقسنطينة، بل قرّبوا المفتي المالكي وجعلوه جنباً لجنب مع المفتي الحنفي ومنحوهم نفس الإمتيازات والسلطات⁽⁴⁾.

ومن أئمة المذهب الحنفي في عهد قسنطينة العثمانية مصطفى بن الشاوش القسنطيني، كان متعلقاً بمذهب أبي حنيفة، وخطب بالجامع الأخضر، وأفتى على المذهب النعماني، وعُرِضت عليه الفتوى بعد وفاة الشيخ مصطفى باش تارزي فرفض ومات سنة 1252هـ⁽⁵⁾.

وكتاب "أعلام القيروان" وغيرها... ذكره محمد العبدري في رحلته ووصفه بالهيئة والسمت والوقار⁽¹²⁾، وعلى نهجه سار ابنه القاضي حسن بن خلف الله بن حسن بن أبي القاسم بن ميمون بن باديس القسطنطيني (ت 784 هـ/ 1382 م)، كان مشهوراً بغزارة علمه، خطيباً، من فقهاء المالكية⁽¹³⁾.

ومن العطاءات العلمية لآل باديس نذكر: شرح تقييد على مختصر خليل لأبي علي حسن ابن أبي القاسم بن باديس القسطنطيني (787 هـ/ 1382 م) الفقيه المالكي والأديب الصوفي، امتاز هذا الشيخ بغزارة علمه و كثرة شروحه، كان قاضياً ومحدثاً بمدينة قسنطينة ومفتياً بها على المذهب المالكي، بدأ تعليمه بمسقط رأسه ثم انتقل إلى مدينة بجاية طلباً للعلم، وكذلك شدّ رحاله إلى المشرق لأداء فريضة الحج والاستفادة من الدرس والتحصيل، نزل بالقاهرة وغيرها من حواضر الشرق الكبرى، ثم تولى بعد عودته منصب قاضي الجماعة بمدينة تونس سنة 778 هـ/ 1376 م ثم أعفي منه فعاد إلى مدينة قسنطينة وشغل بها نفس الوظيفة⁽¹⁴⁾.

واشتهر من أسرة "ابن باديس" عدة شخصيات في ميدان العلم والقضاء والفتيا، حازوا مناصب في التدريس والإفتاء والوظائف الدينية، وتكاد تكون وظيفة القضاء في قسنطينة قاصرة على علماء هذه الأسرة رداً طويلاً من الزمن.

واستكمالاً لشرح الشيخ سالم السنهوري على مختصر خليل تولى المهمة الفقيه المالكي القسطنطيني مصطفى العجمي، كان يُشار إليه في الفقه المالكي وحلّه لمعضلاته، تولى الإمامة بجامع سوق الغزل حتى مات في حدود سنة 1240 هـ⁽¹⁵⁾.

ومن الأسر العلمية القسنطينية التي خدمت المذهب المالكي تدريسياً وتصنيفاً وإفتاءً -بالإضافة إلى أسرة ابن الفقون وأسرة ابن باديس- نذكر أسرة ابن قنفذ، تُعَدُّ من هذه العائلة: الفقيه المالكي حسن بن علي بن حسن بن ميمون بن قنفذ القسطنطيني 750 هـ/ 1349 م كان من فقهاء المالكية البارزين، والمحدثين البارعين، تبوَّء منزلة العلماء بقسنطينة⁽¹⁶⁾، تعلم بقسنطينة ثم بجاية ورحل إلى بلاد المشرق لطلب العلم وأداء فريضة الحج، من مصنفاته الفقهيّة "المسنون في أحكام الطاعون"، و"المسائل المسطرة في النوازل الفقهيّة"⁽¹⁷⁾.

ومن أبرز فقهاء هذه الأسرة العلمية الذين خدموا المذهب المالكي تدريسياً وتصنيفاً وإفتاءً أبو العباس أحمد بن حسن بن علي الشهير بابن الخطيب و بـابن قنفذ القسطنطيني المتوفى سنة 810 هـ/ 1407 م، غلب عليه التصوف، فكثرت تصانيفه في التزكية وتربية النفس على حساب توجهه المذهبي المالكي، استدعي من طرف البلاط الحفصي لتولي عدة وظائف و خطط سامية فتقلد الخطابة بالمسجد الجامع بالقصبة وهو مسجد الأمراء، وتولى الإفتاء و خطة القضاء فضلاً عن التدريس ونشر العلم والتأليف حتى توفى سنة 810 هـ/ 1408 م. هذه النشأة العلمية المالكية الصوفية كانت - ولا شك - ستعكس على الإنتاج المعرفي لابن قنفذ، فقد ترك ابن قنفذ ما يزيد عن ثلاثين

وممن عُرف بالاجتهاد فلم يلزم مذهباً بعينه شيخ قسنطينة الفقيه المجتهد عبد القادر بن محمد الراشدي القسنطيني، تولى التدريس والقضاء والفتوى بمدينة قسنطينة، كما كان يدرّس بجامع سيدالكثاني، نسبها الدكتور أبو القاسم سعد الله إلى المذهب المالكي⁽⁶⁾، بينما نسبهُ للحنفية الدكتور عبد الله حمادي محقق كتاب تحفة الإخوان⁽⁷⁾، أما أبو القاسم الحفناوي فيذكر أنه صنف كتاباً في الاجتهاد "يدل على تبحره في علمي الكلام والأصول ادعى فيه الاجتهاد"⁽⁸⁾، والأظهر أنّ الفتوى والقضاء كانتا على هذين المذهبين في قسنطينة، فقد كان هناك مفت وقاض مالكي وآخر حنفي وقد تقلد هما مراراً، وقد وصف المؤرخ مبارك المبلي الشيخ عبد القادر الراشدي بـ "شيخ قسنطينة في القرن الثاني عشر"⁽⁹⁾.

ترك الراشدي تراثاً قيماً في فنون شتى لا يزال أسير خزان المخطوطات منها في العقيدة: متسعة المبدان في إثبات وجه الوزن وآلة الميزان، ونظم: مفاد التحصيل لإعداد السبيل، وكتاب: تجديد الإيمان في أواخر الزمان، ورسالة في التوحيد، وفي الفقه والأصول: له كتاب حافل في مباحث الاجتهاد وهو الكتاب الذي لزم فيه الاجتهاد متحرراً من المذهبية⁽¹⁰⁾.

وعموماً سجل الرحالة الورتلاني صور ومشاهد تنبئ عن وجود صراعات مذهبية بين المالكية والأحناف، وسجلات فلسفية أخرى بين المتصوفة والأشعرية والمعتزلة، وأخرى بين الطرقية الموغلة في الإلحاد والزندقة والفجور والطرقية المنظمة ذات التقاليد كالرحمانية والشاذلية، لكن هذه المواجهات لم تبلغ ما بلغته الصراعات المذهبية في المشرق الإسلامي، والذي زخر بكتب الردود المذهبية وكتب اختصت في الانتصار المذهبي والرد على المخالف قديماً وتجريحاً بحق وبغير حق، بل غلب على المصنفات الدينية في المغرب الإسلامي عموماً وقسنطينة خصوصاً التزكية والتصوف والوعظ والتفسير والعقائد دون الانتصار لمذهب بعينه، فلم يُوجَّه فقهاء قسنطينة جهودهم للتصنيف المذهبي الضيق⁽¹¹⁾.

وسنحاول تتبع مدى تأثير المذهب المالكي في التكوين العلمي والعطاء المعرفي لعلماء قسنطينة، فقد اشتهرت حاضرة قسنطينة بفئة واسعة من الفقهاء كَوَّنوا ملكتهم الفقهيّة على المذهب المالكي، وسخروا جهودهم العلمية خدمة للمذهب المالكي ووفاء له، وتباين الإنتاج العلمي بين كتب الأحكام والنوازل، ومصنفات أخرى في التاريخ والفقه والأدب واللغة والمنطق والفلك والحساب والتصوف والتراجم والعروض والأنساب وغيرها.

ومن الأسر العلمية بمدينة قسنطينة التي خدمت المذهب المالكي تصنيفاً وتدرسياً وإفتاءً آل باديس الكرام الذين تكونوا على المذهب المالكي وصنفوا فيه، نذكر منهم الشيخ الحسن بن القاسم بن ميمون (عاش القرن 7 هـ/ 13 م) الذي ألف العديد من المصنفات المشهورة، وله في الفقه المالكي: شروح على مختصر خليل، وله أيضاً كتاب الصنائع وديوان شعر، وشروح على ابن فارس،

في فقه مالك، نشأ بمدينة قسنطينة وولي الإفتاء للمالكية والخطابة بالجامع الكبير، وترأس الطريقة الشاذلية، له "حاشية" على شرح الأخضري لجوهره المكنون، و"كتاب في شمائل الرسول ومعجزاته" وعدة قصائد في مدح النبي (صلى الله عليه وسلم).⁽²³⁾

ومنهم : محمد الحفصي القسنطيني، أبو عبد الله المتوفى حوالي عام 1226هـ / 1811م محافظ للحديث، مدرك لدقائقه وعلله ورجاله، شارك في علمي المنقول والمعقول، من كبار فقهاء المالكية في وقته، ولي قضاء قسنطينة وتوفي بها، من آثاره "حاشية" على "السلم المروني" للأخضري، في المنطق، و"تقايد"⁽²⁴⁾.

ومن فقهاء قسنطينة المتأخرين الذين خدموا المذهب المالكي تصنيفا وتدريسا صالح بن مهنا القسنطيني، من رواد الحركة الإصلاحية الذين حاربوا البدع، نشأ بقسنطينة، وتعلم بها وبتونس، ثم انتقل إلى القاهرة وتعلم بالأزهر، ثم عاد، فاشتغل بالتدريس في قسنطينة، من آثاره : كتاب : شرح ابن عاشر⁽²⁵⁾، ومن تلامذته الفقيه المالكي والمصلح الاجتماعي الشيخ المولود بن الموهوب درّس بالمدرسة الكتانية سنة 1895 م، ثم إمام ومدرسا بالجامع الكبير بقسنطينة، ثم تولى الإفتاء على المذهب المالكي عام 1908م⁽²⁶⁾.

وممن خدم مذهب الإمام مالك وكان للمذهب لمسة واضحة في تكوينه ونشاطه العلمي الإمام عبد الحميد بن باديس أول رئيس لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذي شرح "موطأ الإمام مالك" في الحديث النبوي الشريف" تدريسا، وقد كتب بعض دروسه في التفسير والحديث ونشرها في مجلة "الشهاب"⁽²⁷⁾، وبإطلاقة سريعة على مقررات ودروس مدارس الجمعية التعليمية لخلق ثلاث مراجع فقهية مالكية رئيسياً هي: متن ابن عاشر، ومختصر خليل ت 1844م، ومختصر ابن الحاجب ت 1249م، وبدرجة أقل - نظم أسهل المسالك مذهب الإمام مالك للشيخ محمد البشار المالكي، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني، وتحفة الحكام لابن عاصم⁽²⁸⁾.

فالإحاطة بهذه المتون والمختصرات الفقهية المالكية ميزة تطبع المتخرجين من مدارس الجمعية خصوصا والزوايا والمساجد عموما بقسنطينة خصوصا وربوع الجزائر عموما، يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله رحمه الله تعالى : " وكان المختصر للشيخ خليل بن إسحاق هو عمدة المذهب المالكي في الجزائر في العقود المتأخرة، وهو متن مركز وعليه شروح عديدة، أشهرها شرح الخرشبي... ولكن مذهب الإمام مالك كانت له متونه وشروحه قبل ذلك، ومن أشهرها تحفة الحكام لابن عاصم، والمدونة لسحنون، والمختصر لابن الحاجب، والرسالة للقيرواني"⁽²⁹⁾.

ومع تحري الإمام ابن باديس لفقه المالكية إلا أنه كان يدعو إلى ربط الفقه المالكي بأصول الأحكام : الكتاب والسنة، فيقول : " وإذا رجعت إلى موطأ مالك سيد اتباع التابعين فإنك تجده في

مصنفا دونها صاحبها في آخر كتابه (شرف الطالب في أسنى المطالب) منها: في الفقه "بغية الفارض من الحساب والفرائض، و"وسيلة الاسلام بالنبي عليه الصلاة والسلام" قال: "وهو من أجل الموضوعات" في السيرة لإختصاره" و"تقييدات في مسائل مختصرة مختلفة"، وفي التراجم والسير "الوفيات" ويحتوي على تراجم قصيرة للعلماء وخصوصا المحدثين منهم مرتبة على القرون وعلى تواريخ وفياتهم، و"طبقات علماء قسنطينة"، و"الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية" في تاريخ بني حفص، و"شرح الأرجوزة التلمسانية في الفرائض، وله في التصوف "أنس الفقير وعز الحقيير" و"تقريب الدلالة في شرح الرسالة" في أربعة أسفار، و"اللباب في اختصار الجلاب"، وكتاب و"المعاني في بيان المباني" وهو شرح لرجز في المنطق نظمه الفقيه الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي زيد عبد الرحمن المراكشي الضرير من أهل قسنطينة، و"أنوار السعادة في أصول العبادة"⁽¹⁸⁾.

ومن فقهاء قسنطينة الذين خدموا المذهب المالكي في الأندلس أبو العباس أحمد بن يعيش بن خلف الأزدي القسنطيني ت 537هـ / 1142م كان فقيها مالكيًا ومحدثًا بارعا من أهل قسنطينة سافر إلى بلاد إشبيلية بالأندلس لطلب العلم واستقر حتى نبغ في الحديث والفقه المالكي⁽¹⁹⁾.

ومن فقهاء قسنطينة الذين خدموا المذهب المالكي في المشرق الإسلامي طاهر بن زيان الزواوي القسنطيني (ت 940هـ / 1523م) كان عالما في الفقه المالكي وصوفيا ورعا رحل إلى بلاد المشرق لأداء مناسك الحج ثم استقر بالمدينة المنورة إلى أن توفي وهو مقيم بها، من مؤلفاته "نزهة المريد في معاني كلمة التوحيد"، وله رسالة أخرى سماها "القصود إلى الله"،⁽²⁰⁾ ومنهم: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن، أبو القاسم القسنطيني، فقيه مالكي نشأ في قسنطينة وأخذ عن مشيختها، وارتحل إلى المشرق ودخل الحجاز وجاور بمكة ومنها إلى بيت المقدس 830 هـ⁽²¹⁾.

وتتُحفنا المصادر بعدد كبير من فقهاء قسنطينة المالكية تشربوا المذهب المالكي ونشؤا عليه إلا أنهم اشتغلوا بالقضاء والإفتاء والتدريس على حساب التأليف والتصنيف الفقهي المذهبي، نذكر منهم الشيخ عمار بن مسعود بن شريط (توفي سنة 1250هـ)، كان عالما بالحديث والفقه وأديبا وصفه صاحب "تعريف الخلف برجال السلف" بقوله : " نخبة أهل زمانه فقها وأدبا وعلما بالحديث والأصول طويل الباع في علم البلاغة، تولى الفتيا المالكية ثم نظر الأوقاف و توفي سنة 1250هـ / 1834م⁽²²⁾، ومنهم : العلامة الراشدي المعروف أبو راشد عمار الغربي القسنطيني، كان أديبا وشاعرا مجيدا، ولي الفتوى المالكية، والخطابة بمسجد علي بن مخلوف، والتدريس بمدرسة الكتاني، ثم جامع القصبة، توفي في جمادى الثانية 1251هـ.

ومنهم : أحمد بن محمد المبارك، أبو العباس القسنطيني المتوفى حوالي سنة 1265هـ / 1849م الفقيه والخطيب المالكي، له نظم

بيان الدين قد بنى أمره على الآيات القرآنية، وما صحَّ عنده من قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله ...⁽³⁰⁾، وسعى إلى تطبيق هذه القناعة على المؤسسات التعليمية للجمعية رغم اعترافه بصعوبتها إذ يقول: "... والرجوع بالتعليم إلى التفقه في الكتاب والسنة وربط الفروع بالمأخذ والأدلة أعسر وأعسر، غير أن ذلك لا يمنعنا من السعي والعمل بصدق الرجاء وقوة الأمل"⁽³¹⁾.

وبعد هذا التتبُّع الإحصائي الوصفي التاريخي لأبرز الفقهاء المالكية وعطاءاتهم المعرفية بحاضرة قسنطينة، كان لا بدَّ من توضيح جملة من النقاط التالية التي وقفنا عليها:

1. كان المذهب المالكي بمصنفاته ومختصراته عماد التكوين الفقهي لدى فقهاء قسنطينة منذ العصر الوسيط والعصر العثماني إلى الفترة الاستعمارية والعصر الحديث، ولا شك أنَّ هذه الاستمرارية التاريخية للمذهب المالكي والصمود الطويل للمذهب المالكي كان نتاج المؤسسات التعليمية الجزائرية التقليدية والحديثة التي عملت على تأطيره وترسيخه أولاً، واحتضان أعلامه وفقهائه ثانياً، وتبسيطه وتبليغه للجماهير ثالثاً، وهو ما انعكس على الإنتاج المعرفي والنشاط التعليمي لفقهاء قسنطينة⁽³²⁾.

2. خدم علماء قسنطينة المذهب المالكي عن طريق التدريس والإفتاء أكثر من التأليف والتصنيف، ومهمة التدريس وما يلحقها من الإفتاء والنظر في النوازل والقضاء مشغلت عن التأليف والتصنيف، والعكس صحيح فقد يكون الإغراق في التصنيف والتأليف مشغلة عن التحصيل، وهو ما يفهم من كلام ابن خلدون في مقدمته إذ يقول -رحمه الله تعالى - "إعلم أنه مما أضر بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غايته كثرة التأليف واختلاف الاصطلاحات في التعليم، وتعدد طرقها، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك ... فيقع القصور ولا بد دون رتبة التحصيل، ويمثل ذلك من شأن الفقه في المذهب المالكي بالكتب المدونة مثلاً وما كتب عليها من الشروحات الفقهية، مثل كتاب ابن يونس واللخمي وابن بشير والتنبيهات والمقد"⁽³³⁾، ولما سئل علامة الجزائر عبد الحميد بن باديس -رحمه الله- عن التأليف قال بأنه انشغل بتأليف الرجال عن تأليف الكتب⁽³⁴⁾، فقد شغل كثير من الفقهاء بإعداد الرجال لحمل الأمانة، وهو شأن علماء المالكية في مدينة قسنطينة والجزائر عموماً، ولزيد توضيح نورد كلام نفيس للإمام البشير الإبراهيمي -رحمه الله تعالى - إذ يقول في هذا الشأن: "لم يتسع وقتي للتأليف والكتابة مع هذه الجهود التي تأكل الأعمار أكلاً، و لكنني أتسلَّى بأبني ألفت للشعب رجالاً، وعملت لتحرير عقوله تمهيدا لتحرير أجساده، وصححت له دينه ولغته فأصبح عربياً مسلماً، وصححت له موازين إدراكه فأصبح إنساناً ألياً، وحسبي هذا مقرباً من رضى الرب ورضى الشعب"⁽³⁵⁾.

3. مما يُلاحظ أيضاً من خلال تفحص الإنتاج العلمي للفقهاء المالكية بقسنطينة أنَّ المصنفات الفقهية عموماً وفي الفقه

المالكي خصوصاً قليلة إذا ما قورنت بكتب التصوف والتزكية والعقائد والتراجم، أو بمقارنتها بما صُنّف في المشرق الإسلامي، أو بما صُنّف في فنون العلم الأخرى، وقد يُفسَّر ذلك بالاعتماد المفرط على أمّهات كتب الفقه المالكي الواردة من المشرق، ولانشغال الفقهاء بتفقيه الناس شفويا عن طريق التدريس والإفتاء والقضاء والنظر في النوازل، والأكثر من ذلك سيادة وطغيان نزعة التصوف بداية من العصر الموحي منتصف القرن الخامس الهجري، فنزع كثير من فقهاء المالكية إلى العناية والاهتمام بهذا الفرع من فروع الشريعة والذي استطاع الاستقلال عن الفقه تدريجياً، فاستقل بمصطلحاته ومصنفاته، حتى عُرف بعلم الحقيقة (التصوف) في مقابل علم الشريعة (الفقه)، ويصف ابن خلدون المقابلة بين علمي الفقه والتصوف، قائلاً: "وصار علم الشريعة على صنفين: صنف مخصوص بالفقهاء وأهل الفتيا وهو الأحكام العامة في العبادات والعادات والمعاملات، وصنف مخصوص بالقوم -يقصد الصوفية- في القيام بهذه المجاهدة -يشير إلى مجاهدة النفس-، ومحاسبة النفس عليها، والكلام في الأذواق والمواجد العارضة في طريقها، وكيفية الترقى فيها من ذوق إلى ذوق، وشرح الاصطلاحات التي تدور بينهم في ذلك"⁽³⁶⁾.

4. وبمراجعة إحصائية لمصنفات كبار علماء قسنطينة من حيث الكم والكيف نخلص إلى وفرة في التصنيف والتأليف والإنتاج العلمي عموماً، لكن طغى عليها كتب التصوف والعقائد كما سبقت الإشارة إليه، ومما أثير عن السلف قولهم: "من تصوف بلا فقه فقد تزندق، ومن تفقه بلا تصوف فقد تفسق، ومن تفقه وتصوف فقد تحقق"⁽³⁷⁾، وقطعاً المراد بالتصوف هنا روح العاطفة ورقة القلب ونبل الجفاء، وعظيم التفكر وفقه الإشارات القرآنية والدلالات النبوية، ويصور الإمام القشيري رحمه الله تعالى في "الرسالة" العلاقة بين الشريعة والحقيقة تصويراً رائعاً، فيقول: "الشريعة أمر بالتزام العبودية، والحقيقة مشاهدة الربوبية، فكل شريعة غير مؤيدة بالحقيقة فأمرها غير مقبول، وكل حقيقة غير مقيدة بالشريعة فأمرها غير محصور...، والشريعة جاءت بتكليف الخلق، والحقيقة إنباء عن تصريف الحق...، والشريعة أن تعبد والحقيقة أن تشهد، والشريعة قيام بما أمر والحقيقة شهود لما قضى وقدر، وأخفى وأظهر"⁽³⁸⁾.

5. فرض مالكية قسنطينة مكانتهم في المشرق الإسلامي والأندلس في مجال التدريس والخطابة والإفتاء وإن قلت مصنفاتهم، وهذا مما يؤكد فرضية تسخير جهودهم نحو العطاء الشفوي أكثر من التصنيف والتأليف في مجال الفقه، وقد سقنا نماذج لفقهاء قسنطينة اعتلوا منابر الخطابة وكرسي الوعظ والتعليم في كبرى حواضر المشرق الإسلامي في مكة المكرمة والمدينة المنورة وبيت المقدس والقاهرة ودمشق.

6. ومما يلحظ أيضاً من خلال دراسة الإنتاج العلمي للفقهاء المالكية بقسنطينة كثرة الاختصارات والشروح،

ص: 711.

10 - الحفناوي، المرجع السابق، ص: 221، وسعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج: 02، ص: 428.

11 - وبالرغم من سيطرة المذهب المالكي والحنفي على الوجهة المذهبية لقسنطينة عبر التاريخ فإن المصادر تتحفنا بأحد فقهاء قسنطينة كان شافعيًا ذو قدر وهو: علي بن (أبي القاسم) محمد التميمي، أبو الحسن، القسنطيني: متكلم، أشعري، محدث، من الفقهاء، من أهل قسنطينة، رحل إلى المشرق فزار دمشق ثم انتقل إلى بغداد فقرأ بالنظامية، من آثاره "تنزيه الإله وكشف فضائح المشبهة"، أنظر: علي الصفدي بن أبيك، الوالي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1420هـ / 2000م، ج: 21، ص: 253.

12 - أنظر: العبدري، الرحلة العبدرية، تحقيق محمد الفاسي، الرباط 1 ص: 153.

13 - الحفناوي، المرجع السابق، ص: 119.

14 - نفسه، ص: 120.

15 - عمار جرابية، مختصرات الفقه المالكي وجهود الجزائريين في خدمتها، ملتقى عين الدفلى الخامس للمذهب المالكي، أبريل 2009، ص: 392.

16 - ابن قنفذ، شرف الطالب في أسنى المطالب، مكتبة الرشد، 1424هـ، الطبعة الأولى، ص: 21.

17 - ابن قنفذ، الوفيات، حققه وعلق عليه: عادل نويهض، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1403هـ / 1983م، الطبعة الرابعة، ص: 355.

18 - للمزيد أنظر: ابن قنفذ، الوفيات، ص: 67، والتنبكتي، أحمد بابا المالكي التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، الطبعة 01، وضع هوامشه وفهارسه: طلاب كلية الدعوة الإسلامية طرابلس بإشراف وتقديم: عبد الحميد بن عبد الله الهرامنة، منشورات الكلية، 1989م، ص: 75، والحفناوي، المرجع السابق، ص: 27.

19 - عمر رضا كحالة، معجم أعلام الجزائر، مكتبة المثنى، بيروت، لبنان، ج: 01، ص: 260.

20 - التنبكتي، المصدر السابق، ص: 130، وابن مريم التلمساني، البستان في ذكر الأولياء بتلمسان، وقف على طبعه واعتنى بمراجعة أصله الشيخ: محمد بن أبي شنب، المطبعة النعاليية، الجزائر، 1326هـ / 1908م، ص: 116، والحفناوي، المرجع السابق، ص: 191، وكحالة، المرجع السابق، ج: 05، ص: 35.

21 - التنبكتي، المرجع السابق، ص: 310.

22 - الحفناوي، المرجع السابق، ص: 187.

23 - الحفناوي، المرجع السابق، ص: 72، وكحالة، المرجع السابق، ج: 02، ص: 146.

24 - الحفناوي، المرجع السابق، ص: 365.

25 - عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، سنة 1400هـ / 1980م، الطبعة الثانية، ج: 01، ص: 323.

26 - سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج: 03، ص: 390، وعادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص: 324.

27 - جريدة الشهاب: ج 11، م 10، غرة رجب 1353هـ / الموافق لـ 10 أكتوبر 1934م، ورايح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص: 169.

28 - أنظر: عمار جرابية، مختصرات الفقه المالكي وجهود الجزائريين في خدمتها، مرجع سابق، ص: 390 - 394.

29 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج: 4، ص: 528.

30 - جريدة الشهاب: ج 11، م 10، غرة رجب 1353هـ / الموافق لـ 10 أكتوبر 1934م.

31 - جريدة الشهاب، ج 12، م 10، غرة شعبان 1353هـ الموافق لـ 9 نوفمبر 1934م.

32 - أنظر مقالنا: مصطفى مغزاوي، اسهام مؤسسات التعليم الوطنية في

وقلة التصنيف المستقل في الأحكام والأصول، وهو تحصيل حاصل لتأثير حركة التصنيف الوافدة من المشرق الإسلامي والأندلس، بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر التي صرفت الفقهاء المالكية بقسنطينة عن الاسترسال في الفقه المالكي تصنيفًا وتأليفًا، يُضاف إلى ذلك كله منافسة المذهب الحنفي للمذهب المالكي منذ مجيء العثمانيين إلى الجزائر وتبني المذهب الحنفي مذهبًا رسميًا للدولة في القضاء والإفتاء⁽³⁹⁾.

7. ومما نسجله كملاحظة - أخرى - على الإنتاج العلمي لفقهاء قسنطينة والعطاء المذهبي بصفةٍ أخص أن المتفحص لا يجد للفقهاء المالكية بقسنطينة الردود المذهبية الضيقة والعنيفة مثل التي رصدتها المصادر في المشرق الإسلامي والأندلس (40) بل جنحت معظم تلك المصنفات إلى الوسطية واتصفت بالعلمية والاحتكام إلى الدليل، وهي ميزة اتسمت بها مصنفات المغرب الإسلامي عموماً وفقهاء قسنطينة خصوصاً.

هذه الملاحظات في عمومها تكشف للباحثين بعضاً من خصوصيات فقهاء حاضرة قسنطينة وطبيعة إنتاجهم العلمي في المجال الفقهي عموماً والمالكي خصوصاً، ويبقى هذا الإنتاج العلمي يحتاج لمزيد عناية سواء من حيث: التحقيق أو التنقيح أو التشريح أو النشر لا سيما منه الجانب الفقهي المالكي الذي يرمز إلى أحد معالم الشخصية الدينية في الجزائر.

الهوامش

1 - أحدث العثمانيون وظيفة المفتي الحنفي لتصبح وظيفة رسمية بالجزائر، ولقبوا المفتي الحنفي "بشيخ الإسلام" بعد ما يتم تعيين المفتي الحنفي من إسطنبول رفقة القاضي الحنفي وهذا لعدم وجود علماء أحناف بالجزائر في البداية، أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار البصائر، الجزائر، 2007م، ج: 01، ص: 388 و 389.

2 - عمر كحالة، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج: 05، ص: 118.

3 - يظهر انتصار سلطة الباي للمذهب الحنفي الرسمي في ترجمة القاضي محمد بن المسبح القسنطيني، أبو عبد الله، الشيخ العلامة الحنفي كان مالكياً فحولته عثمان باي إلى المذهب الحنفي، ولأه الخطابية بجامع سوق الغزل، وبه كان يُصلي الأمير، وولي قضاء الحنفية بقسنطينة مراراً، توفي 1242 هـ، ومنهم الفقيه الحنفي والوزير العثماني أبو عبد الله محمد بن كوجك علي (توفي سنة 1246 هـ تقريباً)، هو وزير صالح باي بقسنطينة. يعتبر من الشخصيات المهمة البارزة في مدينة قسنطينة التي انتصرت للمذهب الحنفي، ونؤكد هنا ما سبق ذكره بأن العثمانيين ناصروا المذهب الحنفي دون التضييق على المذهب المالكي.

4 - من ذلك أنهم قربوا إمام وخطيب الجامع الكبير بالعاصمة محمد الخروبي المالكي واستعملوه في السفارة بينهم وبين أبي عبد الله محمد الشريف الحسني سنة 661 هـ ومنحوا له سلطات واسعة. أنظر: أبو القاسم الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، المكتبة العتيقة، تونس، 1985م، الطبعة الثانية، ص: 48 و 49.

5 - كحالة، المرجع السابق، ج: 01، ص: 265.

6 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج: 02، ص: 65.

7 - الراشدي عبد القادر: تحفة الإخوان في تحريم الدخان، تحقيق ودراسة عبد الله حمادي،

دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1999، الطبعة الثانية، ص: 138.

8 - الحفناوي، المرجع السابق، ص: 221.

9 - مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية،

- 37 - عبد القادر عيسى، دار العرفان، 2011، ص: 362-361، نسب القول للإمام مالك، ولم أقف على ما يُثبت صحة هذه النسبة.
- 38 - أبو القاسم القشيري، الرسالة القشيرية، تحقيق: معروف مصطفى زريق، المكتبة العصرية، بيروت، 1426هـ - 2005م، ص: 83-82.
- 39 - محمد بغداد، الفتوى في الجزائر: تاريخها، رجالها، مدارسها، آفاقها، رسالة لنيل شهادة المجستير في العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 01، السنة الجامعية 1430 - 1433 هـ / 2011 / 2012 م، ص: 54.
- 40 - عن مظاهر التعصب المذهبي في مجال التصنيف أنظر: خالد كبير علال، التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي - خلال العصر الإسلامي - : مظاهره، آثاره، أسبابه، علاجه، دار المحتسب -، 1429 هـ / 2008 م، ص: 93-100.
- الحفاظ على المرجعية الفقهية المالكية للجزائر (1830-1962م)، مجلة عصور الجديدة، مجلة دولية محكمة يُصدرها مختبر تاريخ الجزائر بجامعة وهران، العدد السادس، سنة 2012.
- 33 - ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، دراسة وتحقيق: علي عبد الواحد وإي، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2006م، الطبعة الرابعة، ص: 339.
- 34 - أنظر مقدمة: تفسير ابن باديس في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، تحقيق: توفيق محمد شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1416هـ/1995م ج: 01، ص: 13.
- 35 - مقال (أنا) بقلم: الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، مجلة (الثقافة) العدد 87، ماي- جوان 1985، ص: 11.
- 36 - ابن خلدون، المصدر السابق، ص: 991.